

ميثاق التدقيق الداخلي ل [اسم المؤسسة]

الغرض

الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي هو تعزيز قدرة [اسم المؤسسة] على خلق القيمة وحمايتها والحفاظ عليها من خلال تزويد [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا بتأكيدات موضوعية ومستقلة ومبنية على المخاطر وبمشورة ونظرة مستقبلية ثابتة ومتبصرة.

يعمل التدقيق الداخلي على تحسين ما يلي في [اسم المؤسسة]:

- فرص النجاح في تحقيق أهدافها.
- الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة.
- اتخاذ القرار والاشراف.
- السمعة والمصدقية مع أصحاب المصلحة.
- القدرة على خدمة المصلحة العامة.

تكون وظيفة التدقيق الداخلي في [اسم المؤسسة] أكثر فعالية عندما:

- يتم تنفيذها من قبل متخصصين أكفاء بما يتوافق مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، والتي تم وضعها لتحقيق المصلحة العامة.
 - يتم وضع وظيفة التدقيق الداخلي ضمن الهيكلية التنظيمية بشكل مستقل مع المساءلة المباشرة أمام [الجهة الحاكمة]..
 - لا يتعرض المدققون الداخليون للتحيز والتأثير غير المبرر، ويكونون ملتزمين بإجراء تقييمات موضوعية.
- ملاحظة: المقصود بعبارة "الجهة الحاكمة" أعلى هيئة في المؤسسة والمسؤولة الأولى عن الحوكمة، والتي تتبع لها وظيفة التدقيق الداخلي مباشرة

الالتزام بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي

ستلتزم وظيفة التدقيق الداخلي في [اسم المؤسسة] بالعناصر الإلزامية لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المدققين الداخليين (IPPF)، وهي المعايير العالمية للتدقيق الداخلي (GIAS) والمعايير الخاصة بمواضيع معينة (Topical Requirements). وسيقدم الرئيس التنفيذي للتدقيق تقاريره [دوريا] إلى [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا فيما يتعلق بمدى توافق وظيفة التدقيق الداخلي مع المعايير، التي سيتم تقييمها من خلال برنامج لضمان الجودة وتحسينها.

التفويض

تتلقى وظيفة التدقيق الداخلي تفويضها من (الجهة الحاكمة) (أو في القطاعات ذات الصلاحيات المعنية والصناعات التي يتم فيها تحديد تفويض وظيفة التدقيق الداخلي كليا أو جزئيا في القوانين او اللوائح، يجب ان يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي المتطلبات القانونية للتفويض).

السلطة/الصلاحية

يحدد التفويض صلاحيات وظيفية التدقيق الداخلي ودورها ومسؤولياتها، ويمكن هذا التفويض وظيفية التدقيق الداخلي من تزويد (الجهة الحاكمة) والإدارة العليا بالتأكيد الموضوعي والمشورة والبصيرة واستشراف المستقبل.

يتم إنشاء سلطة وظيفية التدقيق الداخلي من خلال علاقة التبعية المباشرة مع [الجهة الحاكمة] المسؤول الأول عن الحوكمة. وتسمح هذه السلطة بالوصول الحر وغير المقيد إلى [الجهة الحاكمة].

تخول [الجهة الحاكمة] لوظيفة التدقيق الداخلي ما يلي:

- الوصول الكامل وغير المقيد إلى جميع الوظائف والبيانات والسجلات والمعلومات والممتلكات المادية والموظفين ذوي الصلة بتنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي. المدققون الداخليون مسؤولون عن السرية وحماية السجلات والمعلومات.
- تخصيص الموارد ، وتعيين عدد المهام وتوقيتها ، واختيار الموضوعات ، وتحديد نطاقات العمل ، وتطبيق التقنيات ، والقيام بالاتصالات اللازمة لتحقيق أهداف الوظيفة.
- الحصول على المساعدة من الموظفين **الضروريين** في [اسم المؤسسة] والخدمات المتخصصة الأخرى من داخل أو خارج [اسم المؤسسة] لإنجاز خدمات التدقيق الداخلي.

الاستقلالية والموقع التنظيمي وعلاقات التبعية

يكون الموقع التنظيمي للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي على مستوى الهيكلية التنظيمية بشكل يمكنه من أداء خدمات ومسؤوليات التدقيق الداخلي دون تدخل من الإدارة، مما يرسخ استقلالية وظيفية التدقيق الداخلي. (انظر قسم "التفويض"). ويكون الرئيس التنفيذي للتدقيق مسؤولاً وظيفياً أمام [الجهة الحاكمة] وإدارياً (على سبيل المثال، العمليات اليومية) أمام [الرئيس التنفيذي أو ما يعادله -أعلى سلطة تنفيذية في المؤسسة]. يوفر هذا المنصب الصلاحية والسلطة التنظيمية والمكانة المطلوبة لعرض الأمور مباشرة على الإدارة وتصعيد الأمور إلى [الجهة الحاكمة] ، عند الضرورة دون تدخل، ويدعم قدرة المدققين الداخليين على الحفاظ على الموضوعية.

يؤكد الرئيس التنفيذي للتدقيق [للجهة الحاكمة]، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لوظيفة التدقيق الداخلي. إذا كان هيكل الإدارة لا يدعم الاستقلالية التنظيمية ، يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق بتوثيق خصائص هيكل الإدارة الذي يحد من الاستقلالية وأي ضمانات مستخدمة لتحقيق مبدأ الاستقلالية. على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يفصح [للجهة الحاكمة] عن أي تدخل يواجهه المدققون الداخليون فيما يتعلق بنطاق عمل التدقيق الداخلي ونتائجه أو أدائه أو إبلاغاته. ويشمل الإفصاح الإبلاغ عن آثار هذا التدخل على فعالية وظيفية التدقيق الداخلي وقدرتها على الوفاء بالتفويض المعطى لها.

التغييرات في التفويض والميثاق

قد تبرر الظروف إجراء مناقشة بين الرئيس التنفيذي للتدقيق و [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا بشأن تفويض التدقيق الداخلي أو الجوانب الأخرى لميثاق التدقيق الداخلي. قد تشمل هذه الظروف على سبيل المثال لا الحصر:

- تغيير ملحوظ في المعايير العالمية للتدقيق الداخلي.

- إعادة تنظيم كبيرة داخل المؤسسة.
- تغييرات مهمة في الرئيس التنفيذي للتدقيق و / أو [الجهة الحاكمة] و / أو الإدارة العليا.
- تغييرات مهمة في استراتيجيات المؤسسة أو أهدافها أو ملف تعريف المخاطر أو البيئة التي تعمل فيها المؤسسة.
- القوانين أو اللوائح الجديدة التي قد تؤثر على طبيعة و / أو نطاق خدمات التدقيق الداخلي.

إشراف [الجهة الحاكمة] / الرقابة

[نظرا "للشروط الأساسية" للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ينبغي إدراج مسؤوليات الجهة الحاكمة في ميثاق التدقيق الداخلي. ومع ذلك ، إذا كان ميثاق لجنة التدقيق الذي يحدد مسؤولياتها موجودا بالفعل ، فليس من الضروري تكرار المعلومات الواردة في هذا الميثاق.]

من أجل إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي في [اسم المؤسسة] والحفاظ عليها والتأكد من أنها تتمتع بالسلطة الكافية للوفاء بواجباتها، سيقوم [الجهة الحاكمة] بما يلي:

- مناقشة الرئيس التنفيذي للتدقيق والإدارة العليا في مواضيع السلطة والدور والمسؤوليات والنطاق والخدمات المناسبة (التأكيد و / أو الاستشارات) لوظيفة التدقيق الداخلي.
- ضمان أن يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق وصول غير مقيد إلى [الجهة الحاكمة] وإمكانية التواصل والتفاعل معها مباشرة ، بما في ذلك عقد اجتماعات خاصة معه دون حضور الإدارة العليا. [ملاحظة للمستخدم: ينبغي للمدققين الداخليين في القطاع العام ضمان عقد أي اجتماعات من هذا القبيل وفقا للقوانين و/أو اللوائح المطبقة على السجلات العامة.]
- مناقشة المواضيع الأخرى التي يجب تضمينها في ميثاق التدقيق الداخلي مع الرئيس التنفيذي للتدقيق والإدارة العليا.
- المشاركة في المناقشات مع الرئيس التنفيذي للتدقيق والإدارة العليا حول "الشروط الأساسية" الموضحة في معايير التدقيق الداخلي العالمية، والتي تضع الأساس لوظيفة تدقيق داخلي فعالة.
- اعتماد ميثاق وظيفة التدقيق الداخلي، والذي يتضمن اختصاصات التدقيق الداخلي ونطاق وأنواع خدمات التدقيق الداخلي.
- مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي [بشكل دوري - عادة سنويا] مع الرئيس التنفيذي للتدقيق للنظر في التغييرات التي تؤثر على المؤسسة، مثل تعيين رئيس تنفيذي جديد للتدقيق أو التغييرات في نوع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وشدها وترابطها؛ والموافقة على ميثاق التدقيق الداخلي.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر.

[ملاحظة للمستخدم: من الناحية المثالية ، توافق الجهة الحاكمة على النقاط الأربع التالية. ومع ذلك، ففي بعض مؤسسات القطاع العام، قد لا يكون للجهة الحاكمة التي تشرف مباشرة على المؤسسة أو وظيفة التدقيق الداخلي سلطة تتعلق بالميزانية أو الإنفاق أو التوظيف. لذلك، يجب أن يوثق الميثاق الخطوات البديلة المتخذة لتحقيق الغرض من المعايير العالمية للتدقيق الداخلي. على سبيل المثال ، قد تتم الموافقة على ميزانية المؤسسة ، بما في ذلك ميزانية وظيفة التدقيق الداخلي ، من قبل الهيئة التشريعية. ولذلك، ينبغي للجهة الحاكمة أن تدعو الإدارة العليا، التي

تقدم طلبات الميزانية إلى الهيئة التشريعية، السعي للحصول على ميزانية وموارد كافية تسمح لوظيفة التدقيق الداخلي بالوفاء بولايتها وإنجاز خططها للتدقيق.]

- ابداء الرأي في إدارة الموارد البشرية والميزانيات الخاصة بوظيفة التدقيق الداخلي.
- مراجعة نفقات وظيفة التدقيق الداخلي.
- تقديم الرأي للإدارة العليا بشأن تعيين وإقالة الرئيس التنفيذي للتدقيق ، وضمان الكفاءات والمؤهلات الكافية والتوافق مع معايير التدقيق الداخلي العالمية.
- مراجعة وتقديم الرأي للإدارة العليا حول أداء الرئيس التنفيذي للتدقيق.
- التواصل مع الرئيس التنفيذي للتدقيق وتلقي تقاريره حول وظيفة التدقيق الداخلي بما في ذلك أدائها بالنسبة لخططها.
- التأكد من إنشاء برنامج لضمان الجودة وتحسينها ومراجعة النتائج سنويا.
- إجراء الاستفسارات المناسبة من الإدارة العليا والرئيس التنفيذي للتدقيق لتحديد ما إذا كانت أي قيود، على نطاق وظيفة التدقيق الداخلي أو الوصول إليها أو سلطتها أو مواردها تحد من قدرة الوظيفة على القيام بمسؤولياتها بفعالية.

أدوار ومسؤوليات الرئيس التنفيذي للتدقيق

الأخلاقيات والكفاءة المهنية

يضمن الرئيس التنفيذي للتدقيق الأمور التالية المتعلقة بالمدققين الداخليين:

- التوافق مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي ، بما في ذلك المبادئ الأخلاقية والمهنية: النزاهة والموضوعية والكفاءة والعناية المهنية الواجبة والسرية.
- فهم واحترام وتلبية والمساهمة في التوقعات المشروعة والأخلاقية للمؤسسة والقدرة على التعرف على السلوك الذي يتعارض مع تلك التوقعات.
- تشجيع وتعزيز الثقافة القائمة على الأخلاقيات في المؤسسة.
- الإبلاغ عن السلوك التنظيمي الذي لا يتوافق مع التوقعات الأخلاقية للمؤسسة، على النحو المحدد في القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات المعمول بها.

الموضوعية

يضمن الرئيس التنفيذي للتدقيق أن تظل وظيفة التدقيق الداخلي خالية من جميع الظروف التي تهدد قدرة المدققين الداخليين على القيام بمسؤولياتهم بطريقة غير متحيزة، بما في ذلك مسائل اختيار المهمة ونطاقها وإجراءاتها وتواترها وتوقيتها وإبلاغاتها. إذا تبين للرئيس التنفيذي للتدقيق إمكانية أن تكون الموضوعية تأثرت / ضعفت في الواقع أو المظهر ، فيجب أن يكشف عن تفاصيل التأثير/الضعف للأطراف المناسبة. سوف يحافظ المدققون الداخليون على موقف عقلي غير متحيز يسمح لهم بأداء المهام بموضوعية بحيث يؤمنون بنتائج عملهم ، ولا يساومون على الجودة ، ولا يخضعون حكمهم على مسائل التدقيق للآخرين ، سواء في الواقع أو المظهر.

لن يتحمل المدققون الداخليون أي مسؤولية تشغيلية مباشرة أو سلطة على أي من الأنشطة التي يقومون بمراجعتها. وبناء على ذلك، لن يقوم المدققون الداخليون بتنفيذ الضوابط الداخلية، أو تطوير الإجراءات، أو تركيب الأنظمة، أو الانخراط في أنشطة أخرى قد تضعف رأيهم أو حكمهم، بما في ذلك:

- تقييم العمليات المحددة التي كانوا مسؤولين عنها خلال العام السابق.
- أداء الواجبات التشغيلية ل [اسم المؤسسة] أو الشركات التابعة لها.
- الشروع ب أو الموافقة على تعاملات خارجة عن نطاق وظيفة التدقيق الداخلي.
- توجيه أنشطة أي موظف [اسم المؤسسة] خارج وظيفة التدقيق الداخلي، إلا بالقدر الذي تم فيه تعيين هؤلاء الموظفين بشكل مناسب في إدارة التدقيق الداخلي أو لمساعدة المدققين الداخليين.

سيقوم المدققون الداخليون بما يلي:

- الإفصاح عن اختلال الاستقلالية أو الموضوعية، في الواقع أو المظهر، للأطراف المناسبة سنويا على الأقل، مثل الرئيس التنفيذي للتدقيق أو [الجهة الحاكمة] أو الإدارة العليا أو غيرهم.
- إظهار الموضوعية المهنية في جمع المعلومات وتقييمها وإبلاغها.
- إجراء تقييمات متوازنة لجميع الحقائق والظروف المتاحة وذات الصلة.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب تضارب المصالح والتحيز والتأثير غير المربر.

إدارة وظيفة التدقيق الداخلي

يتولى الرئيس التنفيذي للتدقيق مسؤولية ما يلي:

- سنويا على الأقل، وضع خطة تدقيق داخلي قائمة على المخاطر تأخذ في الاعتبار مدخلات [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا. مناقشة الخطة مع [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا وتقديم الخطة إلى [الجهة الحاكمة] لاستعراضها والموافقة عليها.
- إبلاغ [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا بأي تأثير في محدودية الموارد على خطة التدقيق الداخلي.
- مراجعة وتعديل خطة التدقيق الداخلي، حسب الضرورة، استجابة للتغيرات في أعمال [اسم المؤسسة] والمخاطر والعمليات والبرامج والأنظمة والضوابط.

- التواصل مع [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا إذا كانت هناك تغييرات مؤقتة كبيرة في خطة التدقيق الداخلي.
- ضمان تنفيذ مهام التدقيق الداخلي وتوثيقها والإبلاغ عنها وفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي والقوانين و / أو اللوائح.
- متابعة نتائج المهمة وتأكيد تنفيذ التوصيات أو خطط العمل وإبلاغ نتائج خدمات التدقيق الداخلي إلى [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا [بشكل دوري] ولكل مهمة حسب الاقتضاء.
- التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تمتلك أو تحصل بشكل جماعي على المعرفة والمهارات والكفاءات والمؤهلات الأخرى اللازمة لتلبية متطلبات معايير التدقيق الداخلي العالمية والوفاء بالتفويض المعطى للتدقيق الداخلي.
- تحديد الاتجاهات والقضايا الناشئة التي يمكن أن تؤثر على [اسم المؤسسة] والنظر فيها وإبلاغ [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا حسب الاقتضاء.
- النظر في الاتجاهات الناشئة والممارسات الناجحة في التدقيق الداخلي.
- إنشاء وضمان الالتزام بالمنهجيات المصممة لتوجيه وظيفة التدقيق الداخلي.
- ضمان الالتزام بسياسات وإجراءات [اسم المؤسسة] ذات الصلة ما لم تتعارض هذه السياسات والإجراءات مع ميثاق التدقيق الداخلي أو معايير التدقيق الداخلي العالمية. وسيتم حل أي تضارب من هذا القبيل أو توثيقه وإبلاغه إلى [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا.
- تنسيق الأنشطة والنظر في الاعتماد على عمل مقدمي خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية الداخليين والخارجيين الآخرين. وإذا لم يتمكن الرئيس التنفيذي للتدقيق من تحقيق مستوى مناسب من التنسيق، يجب إبلاغ الإدارة العليا بالمسألة وتصعيدها إذا لزم الأمر إلى [الجهة الحاكمة].

التواصل مع [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا

يقدم الرئيس التنفيذي للتدقيق تقاريره [دوريا] إلى [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا فيما يتعلق بما يلي:

- تفويض وظيفة التدقيق الداخلي.
- خطة التدقيق الداخلي والأداء المتعلق بخبطه.
- ميزانية التدقيق الداخلي.
- التعديلات الجوهرية على خطة التدقيق الداخلي والميزانية.
- أي ضعف محتمل للاستقلالية، بما في ذلك الإفصاحات ذات الصلة حسب الاقتضاء.
- نتائج برنامج ضمان الجودة وتحسينها، والتي تشمل توافق وظيفة التدقيق الداخلي مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي لمعهد المدققين الداخليين وخطط العمل لمعالجة أوجه القصور في وظيفة التدقيق الداخلي وفرص التحسين.

- التعرض للمخاطر الكبيرة وقضايا الرقابة ، بما في ذلك مخاطر الاحتيال ، وقضايا الحوكمة ، ومجالات التركيز الأخرى ل [الجهة الحاكمة] التي يمكن أن تتداخل مع تحقيق الأهداف الاستراتيجية ل [اسم المؤسسة].
- نتائج خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية.
- الاحتياجات من الموارد.
- الحالات التي تكون استجابات الإدارة للمخاطر التي تحددها وظيفة التدقيق الداخلي غير مقبولة أو عند قبول الإدارة لمخاطر تتجاوز [اسم المؤسسة] الرغبة في المخاطر. [ملاحظة للمستخدم: في القطاع العام، يمكن أن يكون قبول المخاطر هذا نتيجة لقيود التمويل التي تؤثر على قدرة الإدارة على الاستجابة للمخاطر نحو الأهداف الاستراتيجية].

برنامج ضمان وتحسين الجودة

سيقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق بتطوير وتنفيذ والحفاظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة الذي يغطي جميع جوانب وظيفة التدقيق الداخلي. وسيضمن البرنامج تقييمات خارجية وداخلية مدى توافق وظيفة التدقيق الداخلي مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى قياس الأداء لتقييم تقدم وظيفة التدقيق الداخلي نحو تحقيق أهدافها وتعزيز التحسين المستمر. سيقوم البرنامج أيضا بتقييم الامتثال للقوانين و / أو اللوائح ذات الصلة بالتدقيق الداخلي ، إن أمكن. وسيشمل التقييم أيضا، عند الاقتضاء، خطط معالجة أوجه القصور في وظيفة التدقيق الداخلي وفرص التحسين.

ويقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق سنويا بالتواصل مع [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا بشأن برنامج ضمان وتحسين الجودة الخاص بوظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك نتائج التقييمات الداخلية (الرصد المستمر والتقييمات الذاتية الدورية) والتقييمات الخارجية. سيتم إجراء التقييمات الخارجية مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من قبل مقيم أو فريق تقييم مؤهل ومستقل من خارج [اسم المؤسسة] ؛ يجب أن تتضمن المؤهلات مقيما واحدا على الأقل يحمل شهادة مدقق داخلي معتمد® ونشط (Active Certified Internal Auditor) [ملاحظة للمستخدم: ينبغي النظر في كفاءات مدققي القطاع العام ومعرفتهم وكذلك مدى معرفتهم بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي عند اختيار المقيمين الخارجيين].

نطاق وأنواع خدمات التدقيق الداخلي

يغطي نطاق خدمات التدقيق الداخلي جميع جوانب المؤسسة، بما في ذلك جميع أنشطة [اسم المؤسسة] وأصولها وموظفيها. [ملاحظة للمستخدم: إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي لها عالم محدد للتدقيق ، فيمكن الرجوع إليها هنا]. ويشمل نطاق أنشطة التدقيق الداخلي أيضا، على سبيل المثال لا الحصر، الفحوص الموضوعية للأدلة لتوفير ضمانات مستقلة وخدمات استشارية إلى [الجهة الحاكمة] والإدارة العليا بشأن مدى كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة ل [اسم المؤسسة].

ويجوز الاتفاق مع الطرف الذي يطلب الخدمة على طبيعة الخدمات الاستشارية ونطاقها، شريطة ألا تتحمل وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولية الإدارة. يمكن تحديد فرص تحسين كفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة خلال التعاقدات الاستشارية. سيتم إبلاغ هذه الفرص إلى المستوى المناسب من الإدارة.

[ملاحظة للمستخدم: ينبغي تكييف قائمة الأمثلة الواردة أدناه مع نطاق الخدمات المتفق عليها مع الجهة الحاكمة في المؤسسة والإدارة العليا. انظر دليل تخصيص الميثاق النموذجي للتدقيق الداخلي لاستخدام القطاع العام لمزيد من المعلومات].

قد تشمل مهام التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كان:

- يتم تحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية ل [اسم المؤسسة] وإدارتها بشكل مناسب.
- تتوافق إجراءات مسؤولي [اسم المؤسسة] ومديرها وإدارتها وموظفيها ومقاوليها أو الأطراف الأخرى ذات الصلة مع سياسات [اسم المؤسسة] وإجراءاتها والقوانين واللوائح ومعايير الحوكمة المعمول بها.
- تتوافق نتائج العمليات والبرامج مع الأهداف والغايات المحددة.
- يتم تنفيذ العمليات والبرامج بفعالية وكفاءة وأخلاقية وإنصاف.
- تتيح العمليات والأنظمة المعمول بها الامتثال للسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على [اسم المؤسسة].
- إن سلامة المعلومات والوسائل المستخدمة لتحديد هذه المعلومات وقياسها وتحليلها وتصنيفها والإبلاغ عنها موثوقة.
- يتم الحصول على الموارد والأصول بشكل اقتصادي ، واستخدامها بكفاءة واستدامة ، وحمايتها بشكل كاف.

() و افق عليها [الجهة الحاكمة أو الهيئة الرئاسية أو أعلى هيئة مسؤولة عن الحوكمة] في اجتماعها في [التاريخ].

التواقيع

الرئيس التنفيذي للتدقيق	تاريخ
[الجهة الحاكمة] الرئيس	تاريخ
[المدير العام/الرئيس التنفيذي للمؤسسة] [اختياري]	تاريخ